أثر البيئة والظروف السياسية والإجتماعية في بلورة نظرية الخلافة

الدكتور حسن عبدي پور
أستاذ مساعد، عضو الهيأة العلمية في المعهد العالي للعلوم والثقافة الإسلامية، إيران
habdipour@gmail.com
الدكتور مصطفى پير مراديان (المؤلف المسؤول)
أستاذ مشارك، عضو هيأة التدريس، جامعة أصفهان، إيران
Safihuss61@gmail.com

The impact of the environment and political and social circumstances in formulating the theory of succession

Dr. Hassan Abdipour
Assistant Professor , Member of the Scientific Staff at the Higher Institute of Islamic Sciences and Culture , Iran
Dr. Mostafa Pir Mouradian (responsible author)
Associate Professor , Faculty Member , University of Isfahan , Iran

الملخص:-

لكل فكر تاريخ وماض، ولا يوجد فكر منقطع عن خلفيته التاريخية. والأفكار المهمة والمؤثّرة هي الأكثر تعاطيًا من غيرها مع قضايا عصرها السياسية والاجتماعية والأشدّ تأثّرًا بها وتأثيرًا فيها. نظرية الخلافة واحدة من أهم الأفكار السياسية في العالم الإسلامي التي ما فتأت تترك تأثيرها منذ قرون حتى اليوم على المجتمع الإسلامي وعلى العالم الغربي أيضًا بأشكال عديدة ومتنوعة. ولم يقتصر تأثير هذه النظرية على ماضي المجتمعات الإسلامية فقط وإنّما استمرّ هذا التأثير إلى العالم المعاصر في صور مختلفة مثل نظرية دولة داعش التي شغلت الشرق والغرب على السواء. من البديهي أنّ نظرية الخلافة بكل تنوعاتها وتجلياتها قد تبلورت في خضم الحوادث والتيارات السياسية والاجتماعية والتاريخية. تحاول هذه الورقة بأسلوب مكتبي ومقاربة وصفية تحليلية دراسة العوامل السياسية والاجتماعية المؤثّرة على تدوين نظريات الخلافة في العالم الإسلامي، وتبيين مدى التأثير الواسع للمعطيات الناجمة عن التحولات الداخلية والخارجية للإمبراطورية العثمانية في تبلور نظرية الخلافة عند المفكرين المسلمين المعاصرين. وعليه، تحاول الورقة إثبات فرضيتها أعني تبيين أثر البيئة والظروف السياسية والاجتماعية في بلورة نظرية الخلافة في أوساط المسلمين بعد انهيار الخلافة العثمانية.

الكلمات المفتاحية: العالم الإسلامي، البيئة، الظروف السياسية، الظروف الإجتماعية، نظرية الخلافة، الإمبراطورية العثمانية.

Abstract:-

Every thought has a history and a past, and there is no thought cut off from its historical background. Important and influential ideas are those that deal more than others with the political and social issues of their time and are most affected and influenced by them. The theory of the Caliphate is one of the most important political ideas in the Islamic world, which has continued to have its influence for centuries until today on Islamic society and on the Western world as well in many and varied forms. The influence of this theory was not limited to the past of Islamic societies only, but rather this influence continued to the contemporary world in various forms, such as the theory of the ISIS state, which preoccupied the East and the West alike. It is self-evident that the theory of succession, with all its diversities and manifestations, crystallized in the midst of political, social, and historical events and trends. This paper attempts, in a library style and a descriptive analytical approach, to study the political and social factors influencing the codification of theories of succession in the Islamic world, and to show the extent of the broad influence of the data resulting from the internal and external transformations of the Ottoman Empire in the crystallization of the theory of succession among contemporary Muslim thinkers. Accordingly, the paper attempts to prove its hypothesis, that is, to show the impact of the environment and political and social conditions in crystallizing the theory of succession among Muslims after the collapse of the Ottoman Caliphate.

Key words: the Islamic world , environment , political conditions , social conditions , theory of succession , the Ottoman Empire.

المقدمة:ـ

عند مطالعتنا للحوادث الاجتماعية وكذلك، الخوض في بعض الأمثلة عن التأثير الفكري في المجتمع لا يمكن بأي حال تجاهل العوامل الأساسية الممهدة لتلك الحوادث. وتأثير هذه العوامل كبير وخطير لدرجة جعلت معظم الباحثين المفكرين في حقل العلوم الاجتماعية ينظرون إلى أيّ دراسة عن الحوادث الاجتماعية أو النماذج الفكرية المهمة تغض الطرف عن هذه العوامل على أنّها دراسة منقوصة. وراح بعض الباحثين إلى اعتبار العوامل الممهدة المحرّك الرئيسي لكل حركة اجتماعية (على سبيل المثال، أنظر: Smelser, 1976; Scott, 1990).

تتأثّر النماذج والنظريات المهمة، كما الحوادث البارزة والخطيرة، بالفرضيات والظروف الخاصة التاريخية والسياسية والاجتماعية. نسعى في هذه الورقة إلى تقصّي الظروف والعوامل السياسية – الاجتماعية المؤثّرة على تبلور نظرية الخلافة. ولكن يلزمنا أولًا تعريف هذه النظرية. المقصود من نظرية الخلافة "الترميز الخاص والعملاني للنظام السياسي بواسطة خليط من الرؤى الخاصة السياسية والاجتماعية والدينية" الذي حدث في التاريخ الإسلامي على مراحل متعددة وفي كل مرحلة تعرّضت أجزاء من النظرية لتغيّرات (Allam, 2014, p. 106). وتضمّ هذه النظرية العديد من آراء المفكرين الإسلامي تمّ تدوينها في أنحاء العالم الإسلامي، وكل منهم سعى إلى استشراف الآفاق المستقبلية للعالم الإسلامي على الصعيد السياسي.

يفترض هذا المقال: أنّ الظروف والعوامل السياسية – الاجتماعية كان لها دور في بلورة نظرية الخلافة في أوساط المسلمين بعد انهيار الخلافة العثمانية. يستعين الكاتب بأسلوب الوصف والتحليل ومراجعة المكتبات لإثبات فرضيته هذه.

تتّضح أهمية وضرورة المطالعات التأصيلية والأساسية خاصة المتعلقة بالظروف السياسية والاجتماعية التي أحاطت بالخلافة العثمانية والأفكار والآراء التي ظهرت بعدها تتّضح بشكل أكبر عندما نأخذ هذه المسألة في الاعتبار وهي أنّ الخلافة العثمانية كانت أكبر وأوسع خلافة إسلامية بعد الخلافة العباسية (Bosworth, 1999). فقد اتّسعت الفتوحات العثمانية وامتدّت حتى وصلت تخوم فيينا في أوروبا وكذلك الإمبراطورية البيزنطية (الروم الشرقية)، ومن الأمور التي زادت من أهمية هذه الإمبراطورية وعظمتها الشعوب الكثيرة التي انضوت تحت لوائها واتساع رقعتها الجغرافية وثرواتها الهائلة بالإضافة إلى قوة النظام السياسي الذي

حكمها. ولذلك فإنّ ظهور هذه الإمبراطورية وصعودها كان مهمًا للغاية بالنسبة لكثير من أمم الأرض وكذلك الحكومات في أنحاء العالم مثلما كان انهيارها وانفراط عقدها بنفس الدرجة من الأهمية، حيث انبرى الكثير بعد انهيارها إلى تقصّي أسباب هذا السقوط.

من الجدير أن نذكر هنا أنّه لم تدوّن بحوث تتناول موضوع هذا المقال بشكل خاص. أو بعبارة أخرى، إنّ موضوع المقال ينطوي على جِدّة وفرادة لجهة الطرح. ذلك أنّ المقالات والكتب المدوّنة في هذا المجال تتناول في معظمها تاريخ الدولة العثمانية، كما تمّ التنظير بشأن موضوع الخلافة، بيد أنّ هذا المقال من خلال نظرة ثاقبة إلى نظرية الخلافة بصدد تبيين تأثير العوامل السياسية والاجتماعية التي مهّدت لنشوء هذه النظريات. هذه هي النقطة التي لم يتم تناولها، على حدّ علم الكاتب، بشكل مستقل.

بالنسبة للظروف والتمهيدات المؤثّرة على تبلور نظرية الخلافة لا بدّ أوّلًا أن نشير إلى أنّها تنقسم إلى عدّة أقسام. للوهلة الأولى، تنقسم هذه الظروف إلى: عامة وخاصة. الظروف العامة هي من قبيل الظروف التاريخية والسياسية والاجتماعية، والمقصود من النوع الأول هو الظروف العامة التي طرأت على المجتمع والتاريخ والزمان والمكان والسياسة والاقتصاد، والعوامل الكلية التي سادت العالم والمنطقة قبل وأثناء وبعد انهيار الإمبراطورية العثمانية، فأثّرت على التنظير للخلافة. أمّا الظروف الخاصة فنعني بها الظروف التي عايشها المفكرون والعلماء المسلمون المنظّرون للخلافة في حياتهم الشخصية الخاصة فانعكس تأثيرها على أفكارهم ونظرياتهم المتعلقة بموضوع الخلافة، وتشمل هذه العوامل الخاصة الوضع الشخصي والطبقة الثقافية، ومستوى التحصيل الدراسي وطبيعته، والطبقة الاقتصادية والاجتماعية، والخلفية الأسرية، والانتماءات الحزبية والطائفية وأمور من هذا القبيل. طبعًا في هذا المقال سوف نكتفي بالحديث عن العوامل والظروف العامة والسياسية والاجتماعية، ونتحاشى الدخول في المجال الشخصي للمفكرين.

من بين الظروف العامة التي مهّدت لظهور نظرية الخلافة نشير إلى العوامل السياسية والاجتماعية التي أدّت إلى سقوط الخلافة العثمانية، فهذا السقوط المدوّي، في الحقيقة، هو الذي دفع المفكرين والعلماء المسلمين صوب التفكير في خطة جديدة لنظرية الخلافة والسياسة في البلدان الإسلامية. بعبارة أخرى، لو قُدّر للخلافة العثمانية القوية التي استمرّت لقرون عديدة أن تواصل الحكم باقتدار وصلابة، لما وجد المفكرون المسلمون، ربما،

ضرورة في طرح نظرية الخلافة، مع العلم أنّ الخلافة العثمانية كانت قبل سنوات مديدة من سقوطها عرضة للنقد من قبل بعض المفكرين في أقصى البلاد الإسلامية، وذلك بعد أن تحوّلت في أواخر عمرها إلى بؤرة للفساد والاستبداد وعدم المشروعية.

بعض المنتقدين كان يرى إمكانية إصلاح نقاط الضعف والإشكالات التي اعتورت الإمبراطورية العثمانية، بينما ذهب البعض الآخر إلى أنّ مشاكل الدولة العثمانية كانت من العمق بحيث تعذّر على أيّ مشاريع إصلاحية أن تنقذها من السقوط، إلّا إذا انتقلت عاصمة الخلافة من اسطنبول إلى إحدى البلدان العربية وعادت الخلافة إلى العرب. وعلى أيّ حال، فإنّ سقوط الدولة العثمانية منح الفرصة لكلا الفريقين المنتقدَيْنِ للتفكير بصورة ملموسة في مسألة إيجاد بديل للعثمانيين. لذا، يمكن القول، أنّه نظرًا للارتباط الوثيق بين الظروف السياسية والاجتماعية لنشوء نظرية الخلافة وبين العوامل المؤدّية لسقوط الخلافة التاريخية العثمانية وانهيارها، فإنّ تلك الظروف السياسية والاجتماعية هي نفسها عوامل انهيار الخلافة. وعليه، فإنّنا سنناقش الظروف والأجواء السياسية والاجتماعية التي أطاحت بالخلافة العثمانية.

الظروف السياسية والاجتماعية لانهيار الخلافة العثمانية:

يشير التحليل الجامع والشامل لموضوع سقوط العثمانيين إلى وجود فئتين من العوامل التي تقف وراء هذا الحدث: خارجية وداخلية. بالنسبة للعوامل الخارجية التي أحاطت بالحدود الجغرافية للدولة العثمانية وساهمت في سقوطها ثمّة عوامل مهمة ساهمت في إضعاف هذه الخلافة ومن ثمّ سقوطها.

العامل الخارجي الأول والأهم هو أنّ سقوط الدولة العثمانية قد وقع في ظروف زمانية كان الأوروبيون وعلى مقربة من الدولة العثمانية يؤسّسون لحضارة جديدة ومختلفة عن حضارات ذلك العصر أعني في النصف الثاني من القرن السادس عشر. هذه الحضارة الجديدة التي سوف تغيّر وجه العالم في القرون الآتية، وتنسف النظام العالمي القديم وتقيم مكانه نظامًا عالميًا جديدًا. إنّ تزامن صعود الحضارة الأوروبية الجديدة مع أفول الخلافة العثمانية دفع بالمحلّلين التاريخيين إلى تفسير هاتين الظاهرتين ليس فقط من زاوية تزامنهما، بل من زاوية ارتباطهما الوثيق. وإن كان جزء من هذا الارتباط يُنظر إليه على صعيد

الارتباط بين التراث والحداثة، وهو ما سنتحدّث عنه في هذا المقال، وهناك من الباحثين من ركّز في تحليله للموضوع على الجوانب التاريخية.

يشير بعض الباحثين إلى أنّ تراكم ثروات أوروبا في أواخر القرن السادس عشر الميلادي هو الذي دفع بالدول الأوروبية إلى استغلالها في نسج المؤامرات والدسائس وشنّ الحروب ضدّ الخلافة العثمانية. وكانت تلك الثروات قد تدفقت على أوروبا من أمريكا التي اكتشفها الأوروبيون حديثًا. كما أنّ واردات المعادن الثمينة من أوروبا وأمريكا وبأسعار أقل من أسعارها في الدولة العثمانية، والفوضى الاقتصادية والأزمة المالية الحادّة التي عصفت بهذه الدولة هي من جملة العوامل الاقتصادية التي أدّت إلى إضعاف العثمانيين. أضف إلى ذلك إغراق السوق العثمانية بواردات القهوة والتبغ (پورگشتال، ١٣٦٩، ج٣، ص١٧٠٥). وأخيرًا تغيير مسير التجارة العالمية وذلك عبر إيجاد طرق تجارية بحرية جديدة تربط بين الشرق والغرب والتي على حدّ تعبير ويل ديورانت أدّت إلى تخلّف شعوب البحر المتوسط، وذلك لأنّها استُبعدت عن هذه الطرق التجارية الجديدة، وفي المقابل أغنت تلك الطرق الجديدة الدول المطلة على المحيط الأطلسي (ديورانت، ١٣٧٨).

أمّا العوامل الداخلية وراء انهيار الدولة العثمانية فهي على سبيل المثال: ازدياد عدد سكان الإمبراطورية وعدم تناسب هذه الزيادة مع مساحة الأراضي المزروعة ممّا تسبّب بعجز السلطات العثمانية عن إشباع هذا العدد من رعاياها (شهبازي، ١٣٨١). يشير بعض الباحثين إلى دور شحّة المياه في تقلّص مساحة الأراضي المزورعة في العديد من الولايات العثمانية (الحسن، ١٣٩١: ص ٥٢). فالنمو السكاني في الدولة العثمانية في القرن السادس عشر قد قفز إلى الضعف بسبب ازدياد معدل المواليد وانخفاض الوفيات والذي كان نتيجة طبيعية لاستتباب الأمن وحالة الصلح والاستقرار وانحسار الحروب، وكذلك انخفاض الأوبئة المميتة كالطاعون (شاو، ١٣٧٠: ج ١، ص ٤١). كما كان للعشائر حصة في تلك الأوضاع، حيث أنّها في فترات عدم استقرار الحكومة المركزية تنتفض وتثير القلاقل والاضطرابات وعدم الاستقرار السياسي (الحسن، ١٣٩١: ص ٥٢). علاوة على ذلك فإنّ فساد جهاز الحكم العثماني يعدّ سببًا آخر يضاف إلى العوامل التي أدّت إلى انهيار الخلافة العثمانية. فقد عمل بعض المسؤولين في هذا الجهاز الفاسد على تكديس الثروات وخصوصًا رستم باشا عندما وصل إلى الحكم (١٥٤٣ إلى ١٥٦٢)؛ بالإضافة إلى الانحلال الأخلاقي لبعض رجال البلاط العثماني وأخيرًا

التحجّر الديني لبعض الفرق مثل المتصوفة وجمودها على الظواهر الدينية الشرعية في عصر النبي الأكرم ﷺ والذي شكّل عائقًا مهمًا أمام الإصلاح والتنمية.

لذا، من خلال نظرة تحليلية إجمالية يمكن القول أنّ المفكرين المسلمين وجدوا أنفسهم أمام مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية التي أدّت بمجموعها إلى انهيار الدولة العثمانية وسقوطها. فعمدوا إلى تقسيم هذه العوامل إلى فئتين: عوامل خارجية تجلّت في الحداثة الاجتماعية الغربية أو طموحاتهم التوسعية على الصعيدين السياسي والجغرافي، وعوامل داخلية تمثّلت في فساد جهاز الحكم العثماني وسوء استغلال الدين أو القراءات الخاطئة إزاءه. طبعًا لا بد أن نذكر بأنّ تحولات القرنين السابع عشر والثامن عشر كان لها أيضًا تأثير عميق على مسألة تبلور التحولات في الفكر السياسي للمجتمعات الإسلامية لا سيّما المجتمع العثماني.

واستطرادًا لما بدأناه نشير فيما يلي إلى بعض الحوادث وإن وقعت بعد انهيار الدولة العثمانية، لكنّها بلا شكّ كانت مؤثّرة في تبلور نظريات الخلافة في المجتمعات الإسلامية.

الأوضاع السياسية في العالم الإسلامي بعد سقوط الدولة العثمانية:

إنّ انهيار الإمبراطورية العثمانية بعيد الحرب العالمية الأولى كان حدثًا مهمًا على صعيد تاريخ الفكر السياسي، لدرجة أنّه أدّى إلى إحداث تحوّل في مشروعية النظام السياسي في الإسلام، إذ لأول مرة انتقل من نظام الخلافة إلى نظام آخر. وقد وضع هذا التحوّل النظرية السياسية للحكومة والنظم المتداولة في الحكم الإسلامي أمام تحدٍّ كبير (Aryapur, 2012, p. 25). وكان هذا الانعطاف حادًا لدرجة مكّنت النظام الذي ورث الخلافة العثمانية في تركيا آنذاك (برئاسة مصطفى كمال أتاتورك (١٨٨١ - ١٩٣٨)) أن يمنع الجماعات الإسلامية من إقامة الحكومة أو أيّ تشكيلات سياسية (Black, 2001, p. 313). يعتقد الكثير من المؤرّخين بأنّ انهيار الخلافة العثمانية عبارة عن مسار طويل استمرّ لأكثر من ثلاثة قرون (Murgescu, and Berktay, 2009, p. 117). وقد خلّف هذا الانهيار فراغًا على المسرح السياسي في العالم الإسلامي مهّد لظهور أنواع عديدة من الاتجاهات على صعيد التنظير السياسي والعمل السياسي، حاول كل منها أن يهيمن على الساحة السياسية لملء الفراغ الذي تركته الخلافة العثمانية، علّه يجد منفذًا لإعادة الوحدة بين بعض شعوب

العالم الإسلامي. لكنّ هذا المسار كانت دونه منعرجات جمّة، اقتضت من المفكرين والناشطين السياسيين في الحقل السياسي والاجتماعي في العالم الإسلامي التفكير في وضع استراتيجيات عديدة من أجل تجاوزها، وكانت من نتيجتها ظهور جمهرة من الاتجاهات والمدارس في العالم الإسلامي استطاع كل منها تجنيد قسم، قلّ أو كثر، من الجماهير في البلدان الإسلامية ضمن تشكيلاتها التنظيمية من أجل تحقيق أهدافها المرسومة.

ظاهرة القومية:

في مرحلة اقتدار الدولة العثمانية ظهرت مجموعة من المثقفين العرب كانوا ساخطين من إمساك الأتراك العثمانيين بزمام أمور المسلمين في جزء كبير من العالم الإسلامي، لأنّ خلافة وزعامة المسلمين، بحسب اعتقادهم، حقّ طبيعي للعرب، وذلك امتداداً للخلافة الراشدة والأموية والعباسية التي كانت في قبضة العرب. وهذا التصوّر نابع من اعتقادهم بأنّ الإسلام قد ظهر في بيئتهم وأنّ نبي الإسلام ﷺ عربي ولذلك فإنّ خلافة المسلمين يجب أن تبقى في أيدي العرب. بالإضافة إلى ذلك كانت هذه الجماعة تؤكّد على التناقض الجذري مع الصهيونية وضرورة التمايز عنها. ولكن في المقابل كان القوميون العرب يعون جيداً أنّ التمسّك بالإسلام المحض كان أحد أسباب ضعفهم وانهيارهم في السابق وقد يخلق لهم أعداءً كامنين في المستقبل. وعليه لجأوا إلى فكرة التمحور حول الشعب أي العروبة أو الوحدة العربية. في البداية، أسّسوا لعروبيات محلية في كل قطر مثل العروبة المصرية والعروبة السورية والعروبة العراقية، ولكن بعد بروز خطر الصهيونية العالمية ابتكروا فكرة القومية العربية التي وظّفوها لكسب الاستقلال ودفع العدوان وهيمنة الأجانب ورفض الاستبداد أيًا كان، وضمان حقوق المواطنين في التعبير عن آرائهم، وازدهار الوطن وتنميته والوحدة الوطنية والوفاق وثقة أبناء الوطن.. كلّ هذه الأمور بمثابة محرّكات للمشاعر الأخلاقية تجاه مواطنيهم. لقد شكّلت العروبة بمعنى حبّ الوطن حافزًا ضدّ النزاعات الحدودية، ومصدر فخر واعتزاز بالهوية الوطنية ودافعًا محرّكًا للفتوحات وتشكيل الإمبراطوريات وعامل اضمحلال الأمم المستعمَرَة ضدّ مستعمريها، وتلاشي وحدة المسلمين - التي تجمعها وحدة التاريخ والهوية- إزاء المعتدين على هويتهم وتاريخهم، وتبريراً للامبالاة تجاه قضايا الأمم الأخرى التي تجمعهم بهم رابطة الدم والدين. (فراستخواه،١٣٧٧:٢٣٥).

عمليًا، فتحت حركة عرابي باشا ضدّ الإنجليز في مصر الباب أمام ظهور الحركات القومية في مصر. فقد كانت النواة الفعلية لهذه الحركات (١٨٧٩-١٨٨٢م) (شرابي،١٢:١٣٦٨). تمظهرت القومية العربية في أشكال عديدة منها القومية الدينية والقومية العلمانية. فمثلًا كان ساطع الحصري (١٨٨٠-١٩٦٩م) يدافع عن نظرية الفصل بين الدين والسياسة وكان يقول بمقولة: الدين لله و الوطن للجميع، وطبعًا لم يقف عند هذا الحد، بل وصل إلى حدّ القول باستحالة الجمع بين الدين والقومية (فراستي،٢٣٨:١٣٧٧). من ناحية ثانية، نجد القومية الدينية في آراء بعض المفكرين مثل الشيخ حسين المصفي (١٨٨٩م./١٣٠٧هـ) الأستاذ بجامعة الأزهر، الذي اقتبس كثيراً في رسالته من الكتب المترجمة للوطنيين من مختلف الدول الأوروبية (و مقاربته للحكومة هي أقرب إلى مفهومها الليبرالي الأوروبي في القرن التاسع عشر) لكنّه لم يُشر إلى أيّ كاتب أوروبي، وإنّما استشهد في كل موضع من آرائه بالآيات القرآنية والأحاديث النبوية وروايات أهل السنّة (عنايت،١٩٦:١٣٦٣). أمّا مصطفى كامل (١٨٧٤م/١٢٩١هـ - ١٩٠٨م/١٣٢٥هـ) مؤسس الحزب الوطني المصري (ت اكتوبر ١٩٠٧م) فقد نظّر لفكرة القومية بالاقتباس عن عبد الله النديم ورحلاته المتكررة إلى أوروبا وتصوراته المباشرة عنها وكذلك بالتأثّر بفيخته. وكان يعتقد أنّ حب الوطن لا يتعارض مع عبادة الله، وأنّ القومية لا تتنافى مع التديّن، بل إنّ أحاديث مثل «حب الوطن من الإيمان» ومبدأ التعاون الإسلامي (تعاونوا على البر والتقوى) كلّها تؤيّد فكرة القومية، لكنّه مع ذلك لم يحدّد في النظام الداخلي للحزب الوطني دينًا بعينه، بل تحدّث عن الدين بصورة عامة ليشمل الإسلام والمسيحية وغيرهما. بل إنّ القوميين الاشتراكيين العرب في ستينيات القرن العشرين كانوا يؤكّدون على الجمع والتوفيق بين الإسلام والاشتراكية بالاستناد إلى الآية الكريمة ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى﴾ (سورة المائدة: آية ٢) ومبدأ العدالة الاجتماعية في الإسلام والأخوة والمساواة الإسلامية، والاتحاد والتركيز على المصالح العامة والولاية الحاكمة في الإسلام وبعضًا من القيود وشروط الملكية الخاصة في التراث الديني وغيرها.

لقد أتاح انهيار نظام الخلافة العثماني فرصة مناسبة للعروبيين للترويج لأفكار الوحدة العربية وتأسيس حركة سياسية في البلدان العربية تتمحور حول فكرة «العروبة أو الوحدة العربية» وتمّ تعريفها بأنّها: "عقيدة تعتبر أنّ العرب يتميّزون عن سائر الشعوب بلغة وتاريخ وثقافة مميزة ومختلفة. وقد ظهرت الحركة العروبية في الولايات العربية في الدولة العثمانية المنقرضة

بعد فرض نظام حكم ملكي بقيادة الأمير فيصل في عام ١٩٢٠م " (Roberson, n.d.). وطُرحت مقاربات وتحليلات عديدة حول جذور فكرة العروبة، فالبعض أعتقد أنّها جاءت بديلًا للفكرة الإسلامية مع تركيز أكبر على العرب بدلًا من المسلمين، وبعض آخر أعتقد أنّ العروبة جاءت كرد فعل على الاستعمار البريطاني والفرنسي في البلدان العربية (المصدر نفسه). وهناك فريق ثالث رأى أنّ الظروف الهشة التي استجدّت بعد انهيار الخلافة العثمانية دفعت بعض المثقفين العرب إلى طرح فكرة العروبة أو الوحدة العربية لتفادي التفكك الداخلي والحؤول دون التعرّض لعدوان خارجي. والحقيقة أنّ الأيديولوجية العربية مدينة في وجودها إلى حدّ بعيد لآراء وأفكار ساطع الحصري (١٩٦٨ - ١٨٧٩م)، وهو مفكر سوري درس في ثلاثة بلدان: فرنسا وسويسرا وبلجيكا. وتأثّر بشدّة بالأفكار القومية للرومانطيقيين الألمان حول الشعب والقومية. كان الحصري يعتقد أنّ عرب الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تجمعهم قومية ثقافية خاصة، وهذه الخصوصية تقرّرها اللغة العربية التي توحّدهم. أضف إلى ذلك الثقافة المشتركة والتاريخ المشترك لشعوب هذه الرقعة الجغرافية ومجموع هذه العوامل يخلق الأمة الواحدة ذات مصير مشترك. وكان يرى أنّ طريق التقدم والتنمية يمر عبر القومية المشتركة فقط. ثم جاء حزب البعث السوري وقام بتطوير هذه المفاهيم لخلق بلد عربي مستقل موحد (المصدر نفسه).

على أيّ حال، إنّ العروبة أو الوحدة العربية عبارة عن ظاهرة كانت في رباط وثيق بظاهرة أوسع أعني القومية في أوساط المسلمين. والقومية في الأصل عبارة عن ظاهرة نشأت وترعرعت في الغرب وتسبّبت بمشاكل سياسية واجتماعية عديدة هناك، كما أنّها في البلاد الإسلامية قد خلقت مشاكل أكبر وأوسع. (گيپ، نقلًا عن: سعيد، ١٣٧١؛ Vatikiotis, 1987, p. 13). إذن، نجحت العروبة في لحظة تاريخية معينة أن تخلق نوعًا من الوحدة بين العرب المسلمين. وتلزم الإشارة هنا إلى أنّ بعض الباحثين (قادري، ١٣٨٠) رأى أنّ مسلمي الشرق الأوسط قد عرفوا في خضم الحرب العالمية الأولى وسقوط الدولة العثمانية أنواعًا وأشكالًا خاصة لهذه الظاهرة مثل القومية الشمولية والقومية المحدودة والقومية الشمولية الثورية المتطرّفة، والقومية الشمولية المحافظة.

تجربة الابتلاء بالاستعمار:

أُطلق لفظ الاستعمار على أنواع خاصة من السلوك فُرضت على الأغلب من قبل دول مقتدرة وقوية مثل الدول الأوروبية في مراحل معينة من التاريخ على الدول الأضعف عادةً

(گولد و كولب، ١٣٩٢) وتتضمن هذه العلاقة نمطًا من الاستغلال للثروات والقدرات المادية والمعنوية للبلدان الضعيفة. لقد شهد التاريخ العالمي مراحل عديدة من الاستعمار، وفي كل مرحلة كانت الدولة الأقوى من الناحية العسكرية والقدرة القتالية تستولي على الدول الأضعف، وتقوم بانتهاب خيراتها وثرواتها أو قتل واسترقاق شعوب البلاد المستعمَرَة. واقترنت ظاهرة الاستعمار بالنسبة للدول المستعمَرَة بالهزيمة العسكرية وضياع الموارد المادية والكنوز الوطنية المعنوية وكذلك الشعور بالذل والمهانة والهوان. ويبيّن التاريخ أنّ الكثير من البلدان الإسلامية كان ضحية استعمار البلدان الغربية.

«وهكذا فإنّ معظم بلدان الشرق الإسلامي كانت تحت نفوذ الاستعمار العثماني المباشر حتى عام ١٩٠٧م، أمّا الغرب الإسلامي فقد أصبح مستعمرات فرنسية ابتداءً من عام ١٨٣٠م عندما وطئت أقدام المستعمر الفرنسي أرض الجزائر. وراحت الدول الأوروبية تتقاسم فيما بينها مناطق النفوذ في مصر وشمال أفريقيا، فاحتل الفرنسيون المغرب في عام ١٨٨١م واستولى البريطانيون على مصر في ١٨٨٢م، وبعد انتهاء الحرب العالمية الأولى أصبحت معظم بلدان الشرق الأوسط العربية تحت الانتدابين البريطاني والفرنسي، بعد تقسيم تركة الدولة العثمانية بين هذين الاستعمارين. ناهيك عن أنّ معظم البلدان الإسلامية في آسيا وأفريقيا كانت تخضع لقوانين الاستعمار الأوروبي. ولا حاجة بنا إلى ذكر التبعات المدمرة لهذا الاستعمار على الحضارة الإسلامية التي استمرّت إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية وحالت دون تقدّم المسلمين على الصعيدين السياسي والاقتصادي، وهذه التبعات مستمرة حتى يومنا هذا» (الحسن، ١٣٩١: ص ٦١).

وقد شملت هذه التجارب الاستعمارية المريرة معظم المسلمين في أنحاء العالم الإسلامي وتركت آثارًا سلبية عميقة على عقائد المفكرين السياسيين والاجتماعيين المسلمين وأحدثت جرحًا عميقًا في ذاكرتهم التاريخية ممّا دفعهم إلى التفتيش عن نموذج لنظام الحكم لبلدانهم بعد سقوط الدولة العثمانية، نموذج يحافظ على وحدة المسلمين. والسبب وراء تأكيدهم على هذه الوحدة هو الحؤول دون تكرار التجارب الاستعمارية لأنّ عدم وجود حكومة مركزية قوية في العالم الإسلامي لا سيّما في أواخر العهد الخلافة العثمانية هو الذي أدّى، بحسب اعتقادهم، إلى بروز الظواهر الاستعمارية في بلدانهم، أو على الأقل كان يمكن لهذه

الحكومة القوية أن تمنع بروز المرحلة الثانية والثالثة من هذه الظاهرة في القرون من السادس عشر إلى التاسع عشر.

صعود الحداثة:

لم تقتصر آثار تجربة الحداثة التي وُلدت في أوروبا الغربية في القرن السابع عشر على القارة العجوز وحدها بل امتدّت إلى باقي أنحاء العالم. فالحداثة ظاهرة ذات أبعاد سياسية وثقافية واقتصادية وفلسفية ودينية وقد شملت جميع مناحي الحياة الإنسانية. ولا شكّ أنّها أحدثت تقدّمًا هائلًا على صعيد التنمية السياسية في البلدان الأوروبية، من أهمها أنّ قرار مشروعية الدولة أصبح بيد شعوب هذه البلدان، وبذلك استطاعت التنمية السياسية أن تملأ الفجوة الكبيرة بين الدولة والأمة، فانعكس ذلك على ثبات الدولة ورسوخها، ممّا يعدّ من أهم إنجازات الحداثة الغربية.

لقد استقطبت التجربة الحداثية الأوروبية وإنجازاتها اهتمام المفكرين في العالم وبالأخص في البلاد الإسلامية التي كانت تنوء بأعباء الفساد السياسي، ما دفعهم إلى تقصّي الحلول المناسبة لإصلاح الأوضاع. فبعض المفكرين رأى أنّ الحل هو في إصلاح السياسة وأساليب إدارة الحكم، فاقتبسوا من تجربة التنمية السياسية في أوروبا الغربية بوصفها نموذجًا يُحتذى لإحداث الإصلاح السياسي في البلدان الإسلامية، لا سيّما في عام ١٧٩٨م في الحملة الفرنسية على مصر بقيادة نابليون. فرأى هذا الفريق من المفكرين المسلمين أنّ مصائب البلدان الإسلامية تكمن في التراث والمؤسسات التقليدية الموروثة، فكان من الطبيعي أن تتضمّن رؤيتهم في إصلاح الأوضاع السياسية والاقتصادية والثقافية التنكّر لهذا التراث وكل مظاهره المتمثّلة في المؤسسات التقليدية البالية. وقد برزت مسألتين في هذا المجال، المسألة الأولى تشكيل حكومة وطنية تستلهم من المبادئ والمُثُل الغربية وقوامها تطبيق العدالة والقوانين. والمسألة الثانية نقد الاستبداد والقيام بإصلاحات سياسية منبثقة عن القوانين. اعتقد بعض رواد الإصلاح مثل السيد جمال الدين الأسد آبادي باستحالة التغلّب على أعداء الخارج إلّا عبر إجراء إصلاحات أساسية في أساليب الحكم العثماني. فالقضاء على الاستبداد باعتقاد هذا الفريق من الإصلاحيين، لا يقتصر على بعده السياسي فحسب وإنّما يشمل أبعاده الاقتصادية والثقافية أيضًا.

ينبغي هنا أن نشير إلى نقطة وهي أنّ المقصود من تأثير عملية التحديث على النظريات الخاصة بالخلافة ليس تبلور الحداثة في الغرب وانتقال أخبارها إلى الشرق الإسلامي، بل إنّ الدولة العثمانية نفسها، بحسب بعض الباحثين، كانت قد دخلت في طور التحديث أيضًا. فالسلاطين العثمانيون قد أدركوا حجم الفساد الذي نخر في مفاصل الدولة ولهذا بذلوا مساعي كبيرة للدخول في عملية التنمية والحداثة شملت تحديث المؤسسات والتخلّص من البيروقراطية الإدارية وغيرها على غرار ما كان يحدث في الغرب وآسيا. (Murgescu, and Berktay, 2009, p. 117). وواجهت مساعي التحديث لرجال الدولة العثمانية تحديات كثيرة وظهور حركات معارضة لهذا المسار. ذلك أنّ الشعوب التي كانت ترزح تحت الحكم العثماني شأنها شأن بقية شعوب العالم كانت تخطو أولى خطواته نحو الحداثة، وكانت تعاني من أوضاع مادية ومعيشية صعبة، فالمحاصيل الزراعية كانت عرضة للإصابة بالآفات الزراعية والحرائق، كما أنّ انتشار الأوبئة والأمراض كان بمثابة ضربة قاصمة للناس المحرومين من وسائل التعليم والصحة والعلاج الكفيلة بمكافحة تلك الأمراض؛ أضف إلى ذلك الأعباء الباهضة للحروب المتكررة التي كانت تثقل كاهل المواطنين وتزيد من مصاعب الحياة؛ فما كان أمام الدولة سوى زيادة الضرائب وخفض قيمة العملة المحلية، ولكن لم تجدِ هذه الإجراءات نفعًا مع وخامة الأوضاع الاقتصادية؛ ومن ناحية أخرى، فإنّ إقدام الدولة على بيع المكاتب الحكومية للقطاع الخاص من أجل جذب الرساميل خلق مشكلة أخرى تمثّلت في بروز علاقات سرية بين الوجهاء والمتنفذين وبين رجال البلاط للاستحواذ على تلك المكاتب، فأدّى ذلك إلى استشراء الرشاوي وشراء الذمم وانتفاع المسؤولين من عوائد تأجير تلك المكاتب (المصدر نفسه). والخطأ القاتل للحكام العثمانيين هو أنّهم تجاهلوا هذه المشاكل ظنًّا منهم أنّ نقطة ضعفهم الوحيدة هي ضعف القوة العسكرية وتراخيها. ولذلك لم يبذلوا أيّ محاولات جادة وأساسية على طريق تحديث الدولة. كان شعارهم الرئيسي في القرن التاسع عشر: اعمل على تجهيز الجيش وتقويته، وسيكون كل شيء على ما يرام (Callahan, 2013, p. 2).

والحال، أنّ في الغرب كانت هناك نهضة اقتصادية جارية على قدم وساق انعكست آثارها على انتعاش الأحوال الاقتصادية لشعوبه والبلدان الأوروبية (المصدر السابق). كانت نماذج التنمية الاقتصادية مطروحة في الغرب آنذاك، ولأجل تحقيق هذه التنمية، ظهرت

العديد من النظريات والمدارس الفكرية في هذا المجال. وقد سجّلت تلك النظريات حضوراً فعليًا على أرض الواقع وأدّت إلى تحقيق النمو والازدهار الاقتصادي، وقد خُصّص جزء من الثروة الناجمة عن هذا الازدهار للنفقات العسكرية. لقد ذُهل المفكرون وغير المسلمين في أنحاء العالم بمظاهر الحضارة والتقدم في الغرب من قبيل: ارتفاع مستوى التمدين، ارتفاع نسبة التعلّم، انتشار وسائل الإعلام العامة، ارتفاع استهلاك السلع المعمرة وغير المعمرة، ارتفاع مستويات الإنتاج وزيادة استهلاك أنواع السلع ومنها السلع الثقافية، زيادة حجم المشاركة السياسية والتنافس الحر، إرساء أسس النظام البرلماني وغيرها من الإنجازات.

كل هذا حدث في وقت كانت الشقّة على الدولة العثمانية تبعد يومًا بعد آخر عن الازدهار الاقتصادي، وكانت تعاني من تفاقم الركود والفشل الاقتصادي، وقد زاد هذا الركود من اتساع السخط الشعبي على الدولة، وفي نفس الوقت كان يضيّق الخناق على الميزانية العسكرية والجيش.

لقد أثارت الإجراءات غير المكتملة للدولة العثمانية للتحرك صوب التحديث ردود أفعال المفكرين باتجاهين: اتجاه كان يدفعه الحنين إلى المجد الغابر لإعادة إحياء نظام الخلافة الذي سبق تأسيس الدولة العثمانية أو استعادة عظمة الدولة العثمانية التليدة (Murgescu, and Berktay, 2009, p. 117). فكان الحل برأي أصحاب هذا الاتجاه هو العودة إلى العصر الذهبي للخلافة والتنظير لمسألة إحياء الخلافة، أعني، إحياء نظام الخلافة العادل المنسوب إلى النبي الأكرم (ص) أو إلى صحابته. ولهذا استهجن هذا الفريق مبادرات الدولة العثمانية نحو التحديث معتبراً إيّاها تحرّكًا مخالفًا للسنّة وأحكام الدين، وكان ينظر إلى البرامج الإصلاحية العثمانية التي بدأ تنفيذها في عشرينيات القرن التاسع عشر (١٨٢٠م) تحت عنوان "تنظيمات" على أنّها برامج معادية للدين. على سبيل المثال، أعلنت شخصيات دينية بارزة في مكة المكرمة في عام ١٨٤٩م برنامج تنظيمات هذا مخالفًا للإسلام، وعلى أثر ذلك كفّروا العثمانيين وأعلنوا ارتدادهم عن الدين. (Callahan, 2013, p. 5).

الاتجاه الثاني الذي ظهر كرد فعل على إجراءات التنمية والتحديث الفاشلة للدولة العثمانية هو العثور على آلية من خارج منظومة الخلافة (Murgescu, and Berktay, 2009, p. 117). رأى أصحاب هذا الاتجاه أنّ المخرج من المعضلات السياسية والاجتماعية

للمجتمع هو تطبيق برامج إصلاحية. وقد ذهب فريق في هذا التيار إلى حدّ المناداة بفصل الدين عن السياسة بشكل تام، واختيار أسلوب الحكم العلماني. وعلى الصعيد السياسي قدّم اقتراحًا محدّدًا وهو تشكيل حكومة مدنية، وكان هذا الاقتراح، كما ذكرنا، امتدادًا للأفكار الإصلاحية التي ظهرت في أوساط بعض المثقفين المسلمين الذي طالب بإجراء إصلاحات سياسية على مستوى إدارة في مختلف مؤسسات المجتمع في العالم الإسلامي. وكانت هذه المطالبات قد ظهرت على خلفية فساد سلاطين الدولة العثمانية بل وحتى قبل ذلك، فساد حكام بني أمية وبني العباس. طبعًا لم تقتصر مطالبات هذا الفريق وأهدافه وطموحاته على إصلاح المجال السياسي فحسب، بل طالب بإجراء إصلاحات أعمق في الميادين الاقتصادية والاجتماعية أيضًا، اعتقادًا منه بأنّ التقاليد الموروثة مثل القضاء والقدر والخرافات والبدع الفاسدة والضارة، وكذلك التعصّب الديني والتحجّر العقلي، والتركيز على العصبيات القومية والقبلية، ومحاربة أيّ تحديث أو إبداع في المجالات الفكرية قد جرّت إلى تخلّف المسلمين وتقهقرهم، وصار لزامًا اتّخاذ إجراءات جادة وعملية لإزالة هذه المظاهر السلبية. وأهم خطوة من وجهة نظر هذا الفريق كانت تطهير السياسة من الفوضى والفساد المستشري. لذا، كان إنقاذ الإمبراطورية الإسلامية من شرور الحكام الفاسدين الجهلة غير الكفوئين ودفع الاستبداد والظلم هو الشرط الأول لأيّ عملية إصلاح. وهي أهداف كانت تحظى بإجماع معظم الأحزاب الدينية وغير الدينية. وقد نشأت الحركات الاجتماعية من أجل إرساء دولة القانون وكذلك الحركات الدستورية التي ظهرت في الدولة العثمانية ١٨٧٦م وفي مصر ١٨٨١م وفي إيران ١٩٠٥م حملت جميعها شعار دعم القانون والنظام الدستوري، وكانت جميعها مدعومة من قبل الجماعات الدينية (خدوري،٢٩:١٣٧٤).

طبعًا لا بد أن نذكر بأنّ فريقًا من الباحثين يرى أنّ حلم قيام دولة عصرية في البلاد الإسلامية ظلّ في حدود الحلم والرغبات المثالية ولم يتحقّق عمليًا على أرض الواقع بعد (رجائي، ١٣٧٣ش). وقد أقدم هذا الفريق من الناشطين السياسيين على هدم البنى التقليدية والبالية في البلدان العربية لخلق أرضية صالحة لتطبيق الإصلاحات المنشودة.

هزائم العثمانيين العسكرية:

عامل آخر ساعد على تبلور أفكار المفكرين المسلمين حول المستقبل السياسي للعالم الإسلامي هو الهزائم العسكرية المتلاحقة التي منيت بها الدولة العثمانية أمام البلدان الغربية

ابتداءً من أواخر القرن السابع عشر وأوائل القرن الثامن عشر الميلادي، فراح هؤلاء المفكرون يفتّشون عن أسباب هذه الهزائم (شهبازي، ١٣٨٨)، التي كان لها وقع سيء ومخيّب للغاية على معنوياتهم حيث كانوا يطمحون إلى اعتلاء المسلمين وتفوقهم، وكانوا يرون في هذه الهزائم جرحًا نازفًا لكرامة المسلمين أمام الكفار، وانتهاكًا لأعراضهم وأرواحهم وأموالهم. ومن ناحية أخرى كانوا يعتقدون بأنّ الدولة العثمانية تتمتّع بقدرات مادية وعسكرية لا بأس بها، ومع ذلك فالهزائم العسكرية تتوالى عليها، ولم يجدوا سببًا لذلك سوى عدم كفاءة القادة العسكريين وصنّاع القرار والساسة العثمانيين.

التواصل مع العالم الخارجي:

لطالما كان التواصل مع العالم الخارجي عاملًا مؤثرًا للغاية، سلبًا أو إيجابًا، وأحد المؤشرات على الحاكمية الخارجية لأيّ دولة. فالتواصل مع البلدان والشعوب الأخرى ينطوي على أثر توعوي حول أساليب عيش هذه الشعوب وطرق تفكيرها ونظم مؤسساتها ومنظومة جمعياتها ورؤيتها الكونية وتركيبة حياتها وسلوكها. هذا التواصل أتاح للشعوب فرصة للمقارنة فيما بينها على صعيد الإمكانات والأساليب والقوانين والعادات والتقاليد والمعايير والأعراف والقيم وطرق العيش والتفكير. في هذه المقارنة تبقى نظرة الأشخاص السطحيين محدودة بالظواهر والفروق الثانوية عديمة الأهمية، بينما ينفذ المفكرون والمثقفون بنظرهم الثاقب في غور تلك الظواهر والفروق، فيحلّلونها ويدرسون جذور الاختلاف في البنى والتراكيب.

بطبيعة الحال، كانت هناك في عهد الدولة العثمانية تبادلات كثيرة قائمة بين المسلمين وسائر الدول والأمم، لا سيّما الدول الغربية، وتمثّلت هذه التبادلات في التجارة والمصالح الاقتصادية، فكان التجار يستوردون السلع والبضائع المختلفة، وكانت تدخل مع تلك السلع، شاؤوا أم أبوا، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، ثقافة وأفكار دول المنشأ. إلى جانب ذلك، كان المسلمون يسافرون إلى البلدان الغربية ويطلعون عن كثب على أوضاع حياة هذه البلدان وتطورها في النواحي السياسية والاجتماعية، فكان للمجلات وكتب الرحلات التي دوّنها السفراء والدبلوماسيون المسلمون عن رحلاتهم إلى الدول الغربية، تأثير كبير في تغيير نظرة المفكرين المسلمين إزاء الغرب، ومن ناحية ثانية أثّرت أيضًا على الخلافة العثمانية، فساهمت في بلورة نمط من الفكر الإصلاحي والإحيائي الديني في أوساط المفكرين المسلمين (الحلبي، ١٣٧٧، ص ١٧).

الخاتمة:

شرحنا في مقالنا بإسهاب الظروف السياسية والاجتماعية لتبلور نظرية الخلافة. من المعلوم أنّ الحوادث السياسية والاجتماعية لا تنشأ من فراغ، وإنّما تتبع سلسلة من العوامل السياسية والاجتماعية والتاريخية. لذا، استعرضنا هنا العوامل السياسية والاجتماعية لنشوء نظرية الخلافة، وتطرّقنا إلى عوامل مثل القومية وتأثيرها على تقسيم القوى الاجتماعية للمسلمين، وكذلك تجربة الاستعمار وتبعاتها في التخلّف المادي والإحباط المعنوي للمسلمين لاسيّما المفكرين، وناقشنا تنامي ظاهرة التحديث خاصة على صعيد النمو الاقتصادي وتنامي الرخاء الاقتصادي، وتحدّثنا عن تزايد النفقات العسكرية للغربيين، والهزائم المتتالية العسكرية العثمانية في الحروب المتكررة، وزيادة التواصل للمواطنين في الدولة العثمانية مع الدول الأجنبية. هذه العوامل بمجموعها أدّت إلى انهيار أركان الدولة العثمانية وسقوطها. ولكن في نفس الوقت دفعت المفكرين المسلمين إلى طرح نظرية بديلة للإمبراطورية العثمانية تمثّلت في العديد من الكتب والمقالات والرسائل الجامعية وسائر الوثائق.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً - المصادر الفارسية:

١. الحسن، احمد يوسف، ١٣٩١، عوامل افول علوم اسلامي پس از سده دهم هجري، ترجمه محمد جواد ناطق، ميراث علمي اسلام و ايران، السنة الأولى، العدد الأول.

٢. پورگشتال، هامر، ١٣٦٩، تاريخ امپراطوري عثماني، ترجمه ميرزا زكي علي آبادي، طهران: زرين.

٣. خدوري، مجيد، ١٣٧٤، گرايشهاي سياسي در جهان عرب، ترجمه عبدالرحمن عالم، طهران: وزارة الخارجية، مؤسسة الطباعة والنشر.

٤. ديورانت، ويل، ١٣٧٨، تاريخ تمدّن، ترجمه ابوطالب صارمي، أبو القاسم پاينده و ابوالقاسم طاهي، ط. السادسة، طهران، علمي و فرهنگي، ج ٤، الباب الأول، ص ٤٣٢.

٥. رجايي، فرهنگ، ١٣٧٣، درآمدي بر انديشه سياسي معاصر عرب، مجلة مطالعات خاورميانه، العدد. ٢، صص ٢٧٩ إلى ٣١٧.

٦. سعيد، ادوارد، ١٣٧١، شرق شناسي، ترجمه عبدالرحيم گواهي، طهران: دفتر نشر فرهنگ اسلامي، ط. الأولى، ص ٤٩٦.

٧. شاو، استانفورد، ١٣٧٠، تاريخ امپراتوري عثماني و تركيه جديد، ترجمه محمود رمضانزاده، مشهد: القسم الثقافي في العتبة الرضوية المقدسة، ط. الأولى.

٨. شـرابي، هشـام، ١٣٦٨، روشـنفكران عـرب وغـرب: سـالهاي تكويـن ١٨٧٥-١٩١٤، عبـدالرحمن عالـم، طهـران: مكتب المطالعات السياسية والدولية في وزارة الخارجية.
٩. شهبازي، عبد الله، ١٣٨٨ش، زرسالاران يهودي و پارسي، استعمار بريتانيا و ايران، ج ١، طهران: مؤسسة الدراسات والبحوث السياسية.
١٠.شهبازي، عبد الله، ١٣٨١ش، علل انحطاط و فروپاشي عثماني، تاريخ معاصر ايران، العدد ٢٤، صص ٤٩ إلى ٧٨.
١١.عنايت، حميد،١٣٦٣سيري در انديشه سياسي عرب از حمله ناپلئون به مصر تا جنگ جهاني دوم، نوشته، طهران، امير كبير،
١٢.فراستخواه، مقصود،١٣٧٧، سرآغاز نواندیشي معاصر. طهران: منشورات نگاه معاصر.
١٣.قادري، حاتم، ١٣٨٠، تثويت هاي سه گانه، فصلنامه مطالعات خاورميانه، السنة الثامنة، العدد ١، ربيع، صص ٥٣ إلى ٦٨.
١٤.گولد، جوليوس، كولب، ويليام، ١٣٩٢، فرهنگ علوم اجتماعي، ترجمه باقر پرهام، محمد جواد زاهدي مازنداراني، مازيار.

ثانياً – المصادر الإنكليزية:

15. Allam, Shawki, 2014, The Ideological Battle: Egypt's Dar Al-Iftaa Combats Radicalization, National Library and Archives Press.
16. Aryapur, Salahodin, 2012, Democracy and Islam - Compatible Norm Systems? A thesis submitted in partial fulfillment of the requirements for the degree of Master of Public Policy, Will Brandt School of Public Policy University of Erfurt.
17. Black, A., 2001, The History of Islamic Political Thought. Edinburg: Edinburg University press.
18. Bosworth, C. E., 1999,"Othmanli", The Encyclopaedia of Islam, CD-ROM Edition v. 1.0, Koninklijke Brill NV, Leiden, The Netherlands.
19. Callahan, John, 2013, The fall of the Ottoman Empire and the rise of the Republic of Turkey, UK Defence Forum, online, available at:

http://www.ukdf.org.uk/assets/downloads/CallahanOttomanIntro_1.pdf.

20. MURGESCU, BOGDAN and BERKTAY, HALIL, 2009, The Ottoman Empire, Greece: Center for Democracy and Reconciliation in Southeast Europe (CDRSEE).
21. Roberson, Barbara Allen, n.d., pan-Arabism, Oxford Reference, online, available at: http://www.oxfordreference.com/view/10.1093/oi/authority.20110803100303333.
22. Scott, Alan, 1990, Ideology and the New Social Movements, Unwin Hyman, London.
23. Smelser, Neil J, 1976, Comparative Methods Int The Social Science, Prentice - hall, N.J.
24. Vatikiotis, P. J., 1987, Islam and The State, New York: Routledge.